



الجائزة العربية
للعلوم الإجتماعية و الإنسانية

الدورة الخامسة

العام الأكاديمي 2015 - 2016

الورقة المرجعية

موضوعا الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية الدورة الخامسة للعام الأكاديمي 2015-2016

تعلن لجنة جائزة العلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي للعام الأكاديمي 2015-2016، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن تحديد موضوعاتها في موضوعين هما:

1- سؤال الحرية في الفكر العربي المعاصر في مجال العلوم الإنسانية.

2- المدينة العربية تحديات التمدين في مجتمعات متحولة.

أولاً: الورقة المرجعية لموضوع ومحاور: المدينة العربية تحديات التمدين

يثير واقع المدن العربية إشكالات عديدة في مجتمعات تتسم بإيقاعات سريعة في التحول، ولا يتعلق الأمر بصور الخراب والتدمير التي لحقت كثيراً من المدن في المشرق العربي، زمن الانفجارات المتلاحقة فيها منذ 2011، بل إنّ الإشكالات المقصودة هنا تشير أيضاً إلى مظاهر أخرى عديدة، حصلت بسبب فشل سياسات تنظيم المدن وتعثُّرها في أغلب المجتمعات العربية.

عندما نُعاين واقع مدن عربية كبيرة، مثل القاهرة أو بغداد والدار البيضاء على سبيل المثال، نتبين عيئة من صور التشوّه التي لحقت هذه المدن، وحوّلتها فضاءات للتلوث والاحتفاظ السكاني والبناء العشوائي، الأمر الذي قلّص الألق الرمزي الذي كانت تتمتع به في خمسينيات القرن الماضي.

يقدم تاريخ تطور المدن العربية وجهًا آخر من أوجه مزوجة المجتمعات العربية بين التقليد والحداثة، إذ تستوعب فضاءات المعمار، صورًا كاشفة للاندواجية المؤطرة والصانعة لكثير من مظاهر الحياة داخل المدن. صحيح أنّ معظم سكان الوطن العربي اليوم ولأسباب شتى يعيشون في المدن، وأنّ هذا الأمر يرتبط بملاسات اقتصادية وسياسية محدّدة، إلا أنّ هذا النزوح المديني القسري، يرتبط في الغالب بظاهرة الهجرة وتوابعها.

ساهمت عمليات تحديث المدن والمجتمع التي حصلت بصورة قسرية، في المرحلة الاستعمارية، في بروز ظاهرة الهجرة من البوادي والأرياف إلى المدن، وارتفعت وتائر هذه العملية واشتدت خلال انحلال النظام الكولونيالي القديم، ونشوء نظام الدول المستقلة "القطرية" أو "الوطنية" العربية في الوطن العربي، إذ اتبعت النظم العربية كافة بغض النظر عن اتجاهاتها السياسية "الراديكالية" أو "المحافظة" يومئذ، سياسات تدخلية تنموية مباشرة في مجالات النمو الاقتصادي والصحة والتعليم والأراضي وبناء الجيوش والأجهزة البيروقراطية الحكومية والأمنية. وكان من أبرز نتائج هذه السياسات التنموية التدخلية تضخم الحجم السكاني للمدن العربية بالنسبة إلى ما كانت عليه من قبل، وبالنسبة إلى الحجم السكاني العام في البلد العربي المعني. وقد تضخم الحجم السكاني لهذه المدن في شرط تاريخي محدد هو ارتفاع وتائر ما يدعى بالنمو السكاني السريع أو ما يدعوه البعض مجازيًا بـ "الانفجار السكاني" في المجتمعات العربية، وارتفاع حجم الولادات الحية مقابل الوفيات، وارتفاع معدل العمر المتوقع عند بدء الحياة، وتحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات فنية ترتفع فيها معدلات الإعالة العائلية والاقتصادية، وتشتد فيها الحاجة إلى تلبية احتياجات هذا النمو السكاني السريع والكبير من بنى صحية وتعليمية وغذائية ومائية وعقارية... إلخ، ما أثار إشكالية العلاقة بين الزيادة السكانية المرتفعة والموارد المتاحة، وأسئلة وقضايا متعددة حول السياسات السكانية والتنموية، وقضايا التنمية المستدامة.

ارتفعت في هذه العملية التدخلية التنموية الشاملة المتزامنة مع ارتفاع معدل النمو السكاني (السرّيع) وتأثر تدفق الهجرات الداخلية من الأرياف وأنصاف البوادي إلى المدن، بشكل غير مسبوق في تاريخها الاجتماعي، وكانت عوامل الهجرة مختلفة ومتداخلة في ما بينها، وتسارعت عملية التمدين وتضخم المدن سكانياً وعمراً وارتفاع كثافتها السكانية تحت تأثير هذه الهجرات أكثر منها نتيجة الزيادة الطبيعية في معدلات نمو سكان المدن، واتسمت الهجرة عموماً بالهجرة من المدن الداخلية إلى مراكز المحافظات، ومن المحافظات الصغيرة إلى المحافظات الكبيرة، ومن المناطق الأقل نمواً إلى المناطق التي تمثل أقطاب جذبٍ تنموي، ومن الجبال إلى السهول والمدن. وارتفعت وتأثر نمو العشوائيات وأحياء المخالفات في هذا السياق، واكتسبت في الغالب شكلاً محيطياً أو طرفياً، لكن مع مرور الزمن غدا بعضها في قلب المدن نفسها.

لم تستوعب الصناعة التحويلية التي دعمتها سياسات معظم الدول العربية المستقلة هذا الحجم من الهجرة، بقدر ما استوعب جزءاً منها جهاز الدولة ولا سيما الجيش والأمن، ويقدر ما اتسعت نطاقات وأشكال لما يدعى بـ "اقتصاد الظل" أو "القطاع غير المنظم"، وانتشار ظاهرة العمالة الرثة في أسفل قطاع الخدمات، وظهرت ارتباطات واضحة بين القطاع غير المنظم والعشوائيات، بحيث غدا في بعض الأحيان والمستويات معادلاً اقتصادياً للعشوائيات، ما ساهم في ما يدعو البعض بإبراز إشكالية "ترهل المدن".

وأما من حيث الموضوعات فالمؤتمر يعنى هنا بالارتباطات الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية بين نشوء هذه القطاعات الاقتصادية غير المنظمة وتطورها من ناحية، وتوسع العشوائيات وأحياء المخالفات حول أطراف المدن العربية أو حتى في قلبها في بعض الأحيان من ناحية أخرى. فضلاً عن التبدلات البنوية الكبيرة التي لحقت المدن التاريخية من النواحي المورفولوجية والبصرية والتنظيمية والعمرانية والنفسية - الثقافية بفعل عملية العولمة، وارتفاع وزن قطاع الخدمات في حياة المدن، وتأثيرات المفاهيم النيو- ليبرالية في تطور المدن وإعادة تشكيلها سياسياً أو أنّ هذا التشكل نتاج لتلك العمليات والسياسات.

وترتب على الفشل الذي عرفه كثير من مشاريع التنمية وبرامجها، حصول عمليات تهجين في بنيات الحواضر العربية، فقد حصلت عمليات تزييف للمدن في الهوامش أكانت أم في الامتدادات العمرانية التي نشأت في الأغلب الأعم بصورة اعتباطية، الأمر الذي صنع كثيراً من صور الخلل في النسيج العمراني وما يرتبط به من أنظمة في القيم والمجتمع والبيئة.

يمكن أن نتحدث عن فشل سياسات التعمير ومخططاته في بناء فضاءات ملائمة لنوعيات التحول الجارية في المجتمعات العربية، إذ ينتشر السكن العشوائي على هامش المدن وفي قلبها، مركبًا بنايات وتجمعات وأسواقًا، وصانعًا في الآن نفسه، قيمًا لا علاقة لها لا بمجتمعات الريف وأخلاق البادية، ولا بقيم ساكنة المدن وأنماط حياتهم، الأمر الذي يضعنا أمام ظواهر معمارية وأخرى اجتماعية وثالثة قيمة يصعب ضبط طبيعتها.

لقد صيغت في بعض أدبيات الفكر العربي الحديث أطروحة حول آثار عمليات التمدين السريع، وعلاقتها بالهجرة الداخلية، أفكار مثل "ترييف المدينة" و"مدننة الريف"، بين من ناقشها من منظورات معيارية أو من ناقشها بوصفها عملية اجتماعية تاريخية، وبحث في آثارها في الثقافة السياسية، وفي الحركات الاجتماعية - السياسية، كما طرح الأدب العربي الحديث والفنون الأخرى إشكالية الاغتراب الناتجة عن عملية الهجرة، وطرحت أسئلة كبيرة من نوع العلاقة بين التحضر والمدينة والتمدين؟ أو بين المدينة والمدنية؟ والتحضر والحضرية؟ وأعيد الجدل حو مقياس التوازن المدني، وطرحت أفكار نظرية وسياساتية عديدة حول العلاقة بين المدن والتنمية، أنقوم على إنعاش المدن المتوسطة الحجم بؤرًا للتنمية أم على إنعاش المدن الصغيرة والمتناهية في الصغر في إطار "كوريدورات تنمية" أم صيغًا أخرى حول ذلك؟ كما طرحت أسئلة التمدن ما بين الوجود المادي للإنسان والتفاعل النوعي في الحياة. فليس وجود الإنسان في المدينة معيارًا لتمدن المدينة، ولكن تفاعل الانسان واندماجه في الحياة العامة واكتمال حقوقه من مسكن ملائم وصحي وعمل يكفي لمعيشة لائقة وخدمات نوعية، هي الملامح لحياة التمدن وهي المعايير النوعية التي يجب اختبارها، والتي تتجاوز مجرد الوجود المادي في فضاء أو حيز المدينة المكاني.

تواجه المدن العربية اليوم، في ضوء مآلات نظامها العمراني وبناها الاجتماعية والإنتاجية المزدوجة، وكذا في ضوء أنماط التحول العاصفة داخلها، جملة من التحديات والمآزق، ولهذا يوجه المركز عناية الباحثين المهتمين بهذا المجال إلى دراسة القضايا التي تطرحها المدن العربية، ويضع أمامهم في نهاية هذا التوضيح عيئة من هذه القضايا بهدف القيام بأبحاث في موضوعاتها، كما يشجعهم على مقترحات أخرى في الموضوع نفسه، قصد المشاركة في الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ويدعو إلى التقدم ببحوث ودراسات معمقة قابلة للتنافس في المحاور التالية، أو ما يمكن أن يقع في فضاءها:

- 1- المدينة العربية المعاصرة والتحولات السكانية الاجتماعية - الاقتصادية.
- 2- موقع المدينة العربية في إطار مفاهيم المدن ذات المركز الواحد أو المدن ثنائية المركز أو متعددة المراكز ومعاييرها.
- 3- التغيرات المورفولوجية في المدينة العربية المعاصرة.
- 4- الهجرة الداخلية من البوادي والأرياف إلى المدن، وأنماط استيعابها، ولا سيما نمط الاستيعاب في أجهزة الجيش والأمن.
- 5- دور العشوائيات وأحياء المخالفات في تريف المدن وبروز ظاهرة المدن المترهلة: العشوائيات والاقتصاد غير المنظم، العشوائيات والهجرة الداخلية، العشوائيات في ضوء مقاييس التنمية البشرية والأمن الإنساني والفقر البشري، وإيجابيات العشوائيات وخاصة من حيث الحلول الذاتية وتنمية المجتمع المحلي والإبداع في تقديم حلول للمجتمع في الوقت الذي تفلس فيه الحكومات في تقديم الحلول وخاصة في مجالات البنية التحتية والمواصلات.
- 6- حوكمة المدن وإشكالية البطء المؤسسي للمخططات التنظيمية للمدن العربية.
- 7- المدن العربية في مهبّ رياح الثورات العربية وتداعياتها.
- 8- المدينة العربية وتأثيرات العولمة فيها.
- 9- المدينة العربية المعاصرة والثقافة، وإشكاليات الاندماج والاعتراب والإبداع (نماذج).

ثانياً: الورقة المرجعية لموضوع ومحاور: سؤال الحرية في الفكر العربي المعاصر

يسود اعتقاد أنّ التراث الإسلامي لم يطرح قضية الحرية من زاوية ما طرحته الحداثة الأوروبية منذ ارهاصاتها الأولى، أي بصفتها تعبيراً عن حاجات سياسية واجتماعية وفردية وإنسانية، وفي ظل أنظمة سياسية واجتماعية ضابطة أو قامعة أو مستبدة، وإنما ذهب إلى ارتباط مفهوم الحرية بمسائل الإرادة والجبر والاختيار عند الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة المسلمين. ويرى البعض أنّ هذا النهج في مقارنة مفهوم حرية الإرادة في الإسلام لم يكن يساعد على الدفع بالمفهوم في اتجاه الإنماء العام وتطويره سياسياً واجتماعياً؛ ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يؤدي إلى القضاء عليه. هكذا ظلت مسألة الجبر والاختيار هي المسألة الغالبة في التفكير الإسلامي - الفلسفي حول الحرية. أما من زاوية اجتماعية فارتبط مفهوم الحرية بوضعية قانونية شرعية وأخلاقية هي وضعية الحر والعبد.

السؤال: هل استمرت هذه المعاني المحصورة بين البعد الميتافيزيقي (حرية الإرادة الإنسانية والجبر والاختيار) والبعد الأخلاقي - القانوني لحالة الحر مقابل العبد، سائدة، حقاً، طيلة فترات الأزمنة التاريخية العربية؟ وهل إنّ مفهوم الحرية لم يتطوّر كما تطوّر في الحالة الأوروبية التي توزّع المفهوم فيها إلى حقول ومستويات، كالقول بالحرية المدنية والحرية السياسية والاجتماعية والفردية... إلخ؟

لسنا بصدد البحث المقارن بين مفهوم الحرية في الإسلام ومفهوم الحرية في الحداثة الأوروبية، فاختلاف الأزمنة يجعل من المقارنة أمراً خلفاً وغير ذي معنى أو دلالة. أما المنطقي في المنهج المقارن، فهو المقارنة مثلاً بين مفهوم الحرية في الإسلام ومفهومها في المسيحية؛ وهذا خارج إجرائياً عن موضوعنا أيضاً. الأمر المطلوب إجرائياً هو فحص حالة تعامل الفكر العربي المعاصر مع سؤال الحرية، بدءاً من لحظة تلقي الثقافة العربية الحديثة لفكرة الحرية، مفردة مرادفة لأختها الأجنبية (Liberty)، وتحويلها مصطلحاً يحمل حزمة من الدلالات المتعددة الاستخدام وصولاً إلى استقراره وتعميمه مفهوماً. على أنّ هذا التعدد يزداد تعقيداً حين تمتزج أو تتعدد مرجعيات اقتباس المصطلح في صيرورة تحوله محلياً (عربياً) إلى مفهوم جديد.

وبناءً على هذا، يعدّ سؤال الحرية وما يقع في فضائه التداولي من مفاهيم وقضايا وأفكار من أبرز الأفكار التي مثّلت موضوعاً أساسياً لقضايا الفكر العربي المعاصر وأسئلته، منذ انطلاقة بوادر النهضة العربية وحتى اليوم. وقد شكلت مقارنة هذا المفهوم وإعادة صوغه وإنتاجه أساس طرح سؤال التقدم والحدّات في المجتمعات العربية المعاصرة، ومثّل ما يمكن عدّه مفهوماً مركّباً متعدد الأبعاد تلتقي فيه قضايا وإشكاليات متعددة تحيل على بعضها بطريقة تفاعلية. لقد انطلق سؤال الحرية في شروط بوادر عملية الحدّات وانطلاقة أفكار التتوير والنهضة العربية منذ مرحلة التنظيمات في المجتمعات العربية العثمانية من تحويل السلطنة إلى دولة دستورية حديثة، وامتنح إبان الكفاح ضد الاستعمار بمفهوم الحرية الوطنية والقومية، وما يزال المضمون الوطني للحرية في مواجهة الاستعمار قائماً، ولا سيما في حالة الشعب الفلسطيني الذي يواجه ولما يزل يواجه نمط الاستعمار الإحلالي.

ومثّلت فكرة الدستورية بما تنطوي عليه من أفكار العقلنة والمشاركة المجتمعية والديمقراطية والشورى ومفاهيم المواطنة وحقوقها محور التفكير في عملية التحويل هذه، وعبرت عن طرح تحدي الحدّات بوصفه تحدي الحرية في الدولة، أي قضايا المواطنة والحقوق السياسية والحريات المدنية. وارتبطت بها في كل من إسطنبول ومصر وتونس ومصر والشام حركات دستورية اجتماعية وسياسية ومؤسسية، بل وامتدت الحركة الدستورية إلى إيران في العقد الأول من القرن العشرين. وإلى جانب الدستورية برزت إشكالية العلاقة بين مفهومي الحرية والديمقراطية. وخيضت في مراحل تاريخية مختلفة معارك للفكر العربي الحديث في سبيل الحرية، وصلت تداعياتها إلى منصات القضاء وحركات الشارع.

وفي الآن الذي كان فيه إجماع على مفهوم الحرية واستخدامه بمضامين ووظائف وتفسيرات متعددة، تجد تفسيرها إلى حد كبير في شروط المرحلة التاريخية المعينة التي تطرح فيها هذه العلاقة، فإنّ الأفكار العربية حول الحرية في إطار الدولة ظلّت مظلمة برؤية ضبابية حول المسألة الديمقراطية، ولا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلالات السياسية للدول العربية الراهنة، وتحدي مفهوم الديمقراطية التاريخي والمؤسسي الذي أنتجته رحلة البشرية الطويلة نحو الحرية بمفاهيم من قبيل الديمقراطية الشعبية والديمقراطية الاشتراكية، لكن هذه المواجهة بين المفهومين أبرزت في فضاء مفهوم حقوق المواطن ومفهوم المواطنة قضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي يفتح الباب لطرح إشكالية العلاقة بين الحرية والحريات المدنية والديمقراطية في العالم العربي، كما قاربها الفكر العربي المعاصر، وتعيين ما تقادم من هذه الإشكالية وما برز منها وحولها من أسئلة جديدة، تطور فهم الحرية والعلاقة بين الحرية والديمقراطية وقضية الحقوق المدنية والاجتماعية معًا.

ولم يغفل الفكر العربي المعاصر عن مقارنة الأبعاد الميتافيزيقية والأنطولوجية لأسئلة العلاقة بين الحرية والوجود، والتميز بين الفرد والشخص، وبين الفرد والجماعة، وربما كانت الفترة الواقعة بين النصف الثاني من الأربعينيات وحتى آخر الستينيات من القرن العشرين هي الحقبة التي شهدت هذه المقاربات، بما في ذلك الأفكار البرديايفية نسبة إلى الفيلسوف الروسي Berdyaev والوجودية وأسئلة الحرية والالتزام والفرد والمعنى والوجود والعبث والحرية، لا على المستوى الفكري بل وعلى المستويات الإبداعية والفنية الأخرى في الفن التشكيلي والشعر الحديث والرواية والأجناس السردية والمسرحية.

وبرزت في العقود الأخيرة تأثيرات النماذج الباراديغمية النيو- ليبرالية للعلاقة بين الحرية والحريات المدنية والحقوق السياسية والديمقراطية في الكثير من النخب العربية الحديثة التي تحوّل وعي قسم مهمّ منها من اليسارية إلى النيو- ليبرالية تحت اسم الديمقراطية، وهو ما أثار بدوره أسئلة العلاقة بين هذه النماذج للحرية، والديمقراطية، والعلاقة بين الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية وأدوار المجتمع المدني، وبين التنمية والحرية، وفي هذا الإطار حدثت تفاعلات متعددة مع مفاهيم الإنصاف والعدالة بما يشير إلى عودة لتراكم الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية مع الحق في التنمية، بوصف التنمية حرية وتوسيعًا للخيارات، وذلك في رزمة تفاعلية واحدة، سواء من موقع التفاعل مع المضامين الفكرية المرجعية لتلك النماذج الباراديغمية أو من موقع مواجهتها، وتوسيع أفق الخيارات والأسئلة.

تُعدّ هذه الورقة تأشيرية، وتهدف إلى توسيع خيارات البحث والأسئلة والمقاربات حول موضوعها، وما يمكن أن يثيره هذا الموضوع ويستدعيه. ويدعو المركز الباحثين المختصين والمعنيين بهذا الموضوع إلى المساهمة في المحاور التالية، أو ما يمكن أن يقع في فضائها:

- 1- مفهوم الحرية في الكتابة النهضوية، وكيفية تلقّي المشروع النهضوي العربي لمفردة الحرية وتمثّلها مصطلحًا ومفهوميًا.
- 2- العلاقة بين الدستورية والشورى في أفكار النهضة، وأفكار الحرية والديموقراطية.
- 3- حرية الفكر: معارك وسجلات ومحاکمات ذات صلة بموضوع الحرية: فرنسيس المراه، وطه حسين والشعر الجاهلي، وعلي عبد الرازق والخلافة وأصول الحكم، وسامي الكيالي ومعارك حلقة مجلة الحديث في حلب العشرينيات مثل معارك الحجابيين والسفوريين... إلخ، ومحاکمة نصر حامد أبو زيد... إلخ، وسجلات فكرية - أدبية - ثقافية مثل سجلات حركة مجلة شعر ومجلة الآداب ومجلة الثقافة الوطنية بوصفها تعبيرًا عن سجلات ثقافية - اجتماعية - سياسية. (يركّز هذا المحور على المعالجات الجديدة للمعلومات المتاحة، أو التي يتاح لها التعرف إلى بيانات جديدة، ولا يقبل ما هو إعادة كتابة لما كتب في مرحلة سابقة).
- 4- الحرية وسياسات الرقابة على الإنتاج الفكري والإبداعي والسينمائي.
- 5- الحرية في الإنتاج الفكري والفلسفي العربي أو لدى بعض المفكرين (تقديم حالات).
- 6- الحرية والتنمية والإنصاف والعدالة الاجتماعية: التنمية حرية.
- 7- الحرية والتحرر في معارك الاستقلال (دراسة حالة).
- 8- أدبيات معارك الاستقلال، ونصوص الوطنيين في بناء خطابات التحرر والتحرير.
- 9- الحريات في النضالات السياسية والحقوقية
- 10- الحرية الفردية، والحرية الأكاديمية في الجامعات، والحرية والسلطة، والحرية والمسؤولية: حرية التعبير، وحرية الضمير، وحرية المرأة، ... إلخ.
- 11- هل هناك ليبرالية عربية؟
- 12- ما تأثير النماذج الباردايغمية الليبرالية والنيو - ليبرالية للحرية في مقاربات الفكر العربي الحديث للحرية؟

ثالثاً: الجدول الزمني لاستقبال المقترحات البحثية والبحوث

- 1- ترسل الملخصات عبر البريد الإلكتروني مع نسخة من السيرة الذاتية واستمارة الترشيح وصورة مصدّقة عن الشهادات العلمية في موعدٍ أقصاه 10 أيار / مايو 2015.
- 2- ستقوم اللجنة العلمية للجائزة بتحكيم الملخصات الأساسية للبحوث المقدّمة، ومراسلة المرشحين كافةً بشأنها لتطويرها إلى بحوثٍ مكتملة بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 2015، لتسلّم إلى المركز في موعدٍ أقصاه 31 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- 3- يقوم محكّمون مختصون بتحكيم الأوراق المكتملة في الفترة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر 2015 ونهاية كانون الثاني / يناير 2016.
- 4- تُسلّم الجوائز للفائزين في حفل افتتاح المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية خلال شهر آذار / مارس 2016.